

يعمل البنك التجاري في بيئة ديناميكية تجعله عرضة إلى مختلف الأخطار، وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر بل تعد هذه في صلب وظيفة البنك، وعلى هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى التحوط من المخاطر والتقليل من أثارها إلى أقصى حد ممكن، وفي ذلك تعتمد على التنظيمات والتشريعات البنكية المسيرة للنشاط، وتتعلق هذه الأخيرة إما بمستوى وطني محلي فنجد لكل دولة قواعدها المنظمة لنشاطها البنكي الخاص بها، وإما تأخذ طابع دولي من خلال الهيئات والمنظمات العالمية تعتبر المؤسسة بؤرة النشاط الاقتصادي سواء كانت مؤسسة مالية أو إقتصادية حيث تلعب دورا أساسيا في تطور وازدهار اقتصاد أي بلد كان، وتعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف في نشاط الأعمال فلا يمكن لأي منشأة أن تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق وغيرها من وظائف المشروع دون توفر الأموال اللازمة لتمويل النشاطات المختلفة، ونظرا للأهمية البالغة للوظيفة المالية التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية و هذه من خلال استعمال وسائل عديدة للرقابة ويأتي التحليل المالي في مقدمة هذه الوسائل كون هذا الأخير من أهم السياسات التي تعتمد عليها الإدارة المالية، كما يعتبر أداة ملازمة وسابقة للتخطيط السليم، وكذلك هو تشخيص للوضع المالية للمؤسسة من حيث هدفي التوازن المالي والمردودية المالية في دورة أو عدة دورات وتجنبنا للمخاطر التي قد تقف كعائق